الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية

ورشة عمل بعنوان:

الأزمات المعيشية والاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي

عنوان الدراسة:

الحصار الاقتصادي وجه آخر للحرب الظالمة على سورية يستهدف المواطن السوري قبل الحكومة

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

دمشق الأربعاء 2020/11/18

الحصار الاقتصادي والعقوبات وجه آخر للحرب الظالمة على سورية
يستهدف المواطن السوري قبل الحكومة

Contents

اولاً - المقدمة: 5

ثانياً – تعريف الحصار والعقوبات الاقتصادية: 6

ثالثاً - الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية: 8

الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية حسب الجهة التي فرضتها: .. 9

1 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية ضد سورية: 9

2 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي ضد سورية: 10

3 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سورية:..... 12

"قانون قيصر" الأمريكي يوسع العقوبات الاقتصادية على سورية: ... 13

4 –العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول متفرقة ضد سورية:..... 14

أ - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها سويسرا ضد سورية: 14

ب - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها تركيا ضد سورية:..... 14

ج - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها استراليا ضد سورية: 14

د - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كندا ضد سورية: 15

هـ - العقوبات الاقتصادية التي فرضتها اليابان ضد سورية:..... 15

رابعاً - أثر الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية:..... 15

1 - فاعلية الحصار والعقوبات على الاقتصاد السوري:..... 16

2 - انخفاض حجم التجارة الخارجية:..... 17

3 - نتائج العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية على سورية:..... 18

خامساً - من يتأثر بالحصار الاقتصادية المفروضة على سورية؟..... 19

- المواطن السوري الأكثر تضررا من قانون قيصر الأمريكي:..... 19

الحصار الاقتصادي والعقوبات وجه آخر للحرب الظالمة على سورية
يستهدف المواطن السوري قبل الحكومة

لم تؤد الحرب الظالمة على سورية إلى عدد كبير من الضحايا البشرية (إنهاء الحياة) فحسب، بل دمّرت أيضاً النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج؛ وانخفّضت بشدة عمليات التواصل الاقتصادي مع العالم الخارجي، وحدّت الحرب من الحوافز التي تدفع إلى متابعة الأنشطة الإنتاجية وتاجع تدفق الاستثمارات، كما حطّمت الشبكات الاقتصادية والاجتماعية وسلاسل التوريد، مما أثر سلباً على مستوى معيشة المواطن السوري.

خسائر الناتج المحلي الإجمالي التراكمية الناجمة عن هذه الحرب والحصار والعقوبات الاقتصادية والاضطراب في التنظيم الاقتصادي، تتجاوز خسائر تدمير رأس المال. فقد أدى الاضطراب في التنظيم الاقتصادي إلى خفّض الاستثمارات خفضاً حاداً (بنسبة 80%) عن طريق الحد من الربحية؛ وبالتالي، تنتشر الآثار السلبية بقوة مع مرور الوقت وتستهدف المواطن السوري في لقمة عيشه.

هذا التوضيح يساعدنا على وضع جهود إعادة الإعمار المستقبلية في منظورها. فبدون إنهاء الحرب والحصار والعقوبات الاقتصادية والاضطراب في التنظيم الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية واستعادة الشبكات الاقتصادية، فإن استبدال رأس المال في حد ذاته لن يكون له أثر بعيد في مساعدة الاقتصاد السوري على التعافي.

قبل اندلاع الحرب الظالمة على سورية عام 2011، كانت سورية تصنف في مجموعة الدول سريعة النمو (بين دول الشريحة الدنيا المتوسطة الدخل). وبصورة إجمالية، كان الاقتصاد السوري آخذ في التحسن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و2010 بالقيمة الحقيقية، وكان مدفوعاً بالكامل تقريباً بالنمو في القطاعات غير النفطية، وبلغ معدل التضخم في المتوسط نسبة معقولة عند 4.9%.

كان الاقتصاد السوري يشبه اقتصاد بلدان أخرى في المنطقة في العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية عام 2010. إذ قارب معدل الفقر المتعدد الأبعاد (5.5%) والتفاوت في الدخل (مؤشر جيني: 32.7) المتوسطات الإقليمية. 1

مهمة البحث تقديم إطار نظري يحدد مفهوم الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية وأنواعها وأدواتها، وتحديد الجهات التي تفرض العقوبات، والجهات والمؤسسات المستهدفة، ومناقشة أثر وفاعلية العقوبات على على المستهدفين من الدول والأفراد ومستوى معيشة المواطن، مع التركيز على تحليل أولي لبيانات نتائج الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية خلال الفترة 2011 - 2020 كدراسة حالة، واستعراض نتائج العقوبات على الاقتصاد السوري بلغة الأرقام، وأثرها أيضاً على الدولة والمواطن السوري.

1 - معامل جيني نسبة للعالم كورادو جيني، من أهم المقاييس والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي.

الحصار الاقتصادي وجه آخر للحرب الظالمة على سورية
يستهدف المواطن السوري قبل الحكومة

اولاً ـ المقدمة:

تخضع سورية لحصار وعقوبات اقتصادية تراكمية منذ عام 1979، وكانت هذه العقوبات في مرحلة ما قبل عام 2011 تتصف بانتقائيتها ومحدودية نطاق الجهات المستهدفة، وطبيعتها كعقوبات محددة وفرضها من قبل دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية – قانون قيصر)، في حين اكتسبت العقوبات الاقتصادية بعداً دولياً منذ عام 2011 من حيث تعدد أنماطها واتساع نطاق الجهات المستهدفة بها والجهات المنخرطة في فرضها، وأثرها السلبي على مستوى معيشة المواطن السوري.

ما يجري في سورية اليوم مؤامرة كبرى وحرب ظالمة تستهدف المواطن السوري والتقدم والتطور الذي وصلت إليه سورية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتطوير والتحديث وتعزيز قدرات الاقتصاد وزيادة معدلات النمو وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الوطني وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار. حيث دخلت سورية ميدان صناعات جديدة لاسيما السيارات وتحقيق قيم مضافة ومضاعفة ايرادات الخزينة العامة وزيادة الودائع المصرفية وزيادة عدد المدن الصناعية وإعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وترخيص شركات التطوير العقاري والتمويل وانخفض عجز الموازنة إلى درجات كبيرة وتراجع حجم المديونية إلى الصفر، وهذا يشكّل نقاط قوة كانت تحسب للاقتصاد السوري، مع وجود نقاط ضعف في الاقتصاد السوري تمثلت في انخفاض معدلات النمو لبعض القطاعات وانخفاض متوسط دخل الفرد وزيادة معدلات النمو السكاني وغيرها وهي مؤشرات تعيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

تشهد سورية منذ سنة 2011 حرباً كونية ظالمة ومدمرة تستهدف الحجر والشجر والبشر، أسفرت عن دمار إنساني واجتماعي واقتصادي كبير. وما زالت الحرب تعطل بشكل كبير إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتعوق النشاط الاقتصادي. ويتواصل الضرر المادي، وتراجع تأمين الغذاء

والخدمات الصحية، وتنامي البطالة، والفقر، وتراجع تقديم الخدمات العامة ذات التأثير الكبير على مجمل السكان.

- المركز السوري لبحوث السياسات تحدث عن خسائر الاقتصاد السوري قدرها بحوالي 254 مليار دولار.
- الأوسكوا تحدثت عن خسارة 35 سنة من عمر التنمية في سورية.
- إننا نفهم أن هناك خسائر كبيرة مُني بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب أهمها:
- أكثر من 40% من أصول رأس المال نتيجة الدمار وتهريب المصانع السورية إلى تركيا،
- انكمش الاقتصاد السوري بحدود 30- 45%
- خسرت سورية حوالي مليون فرصة عمل بسبب الدمار.
- ارتفع معدل التضخم إلى مستوى ما بين 70 - 80%.
- تراجع صرف الليرة بنسبة 90%.
- هجرة رؤوس الأموال منذ الأشهر الأولى، وشملت هذه القيمة نقل الحسابات المصرفية للمواطنين السوريين إلى لبنان ومصر والأردن وتركيا والإمارات.

جميعها حقائق لا يمكن تجاهلها. ولكن يبقى السؤال في مصلحة من...؟

بكل تأكيد كل ذلك يصب في مصلحة أعداء سورية والسوريين. [2]

ثانياً – تعريف الحصار والعقوبات الاقتصادية:

الحصار والعقوبات الاقتصادية: إجراء تلجأ إليه الدول أو منظمات إقليمية ودولية أو هيئاتها لمنع ووقف المعاملات التجارية مع دولة أخرى ورعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها. وتشمل العقوبات الاقتصادية حضر العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية وكذلك الاستثمارية مع الدولة المستهدفة والأفراد والمؤسسات التابعة لها.

[2] - مداخلة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، أقامها المجلس الوطني للإعلام في فندق الشام، بداية أيار 2016، أنظر، صحيفة تشرين، 04/05/2016.

ويتم عادة فرض العقوبات الاقتصادية كأداة لمعاقبة الدولة المستهدفة ومؤسساتها ومواطنيها، وقد تأخذ العقوبات بعداً سياسياً، وقد تكون العقوبات شاملة تستهدف كيان الدولة بجميع قطاعاتها، أو انتقائية تطال مصالح كيانات أو أفراد ينتمون للدولة المستهدفة. وقد تلجأ الدول إلى فرض العقوبات بشكل تدريجي، أو فرضها بشكل مباشر دون الولوج في ممارسة ضغوط تدريجية على الدول المستهدفة.

وقد تصل العقوبات الاقتصادية إلى مرحلة الحصار والحظر الاقتصادي الذي يعني: (فرض عقوبات على التعامل مع الشركات التابعة للدول المستهدفة بالعقوبات، ومنع الاستثمار في بعض قطاعاتها الحيوية كالنفط والصناعات الحيوية، وحظر تصدير بعض السلع إليها سيما الاستراتيجية منها، ويضاف لما سبق الحظر المالي والجوي والعسكري، وتعتبر العقوبات الدولية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي بين 2006-2015 من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وكذلك الولايات المتحدة الامريكية مثالاً على الحظر الاقتصادي، حيث تم فرض عقوبات على الشركات ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، ومنع ضخ الاستثمارات في القطاع النفطي، وحظر تصدير المعدات ذات الاستخدام المزدوج. أما الحظر الجوي والعسكري فمثاله ذلك الذي فرض على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 748 لعام 1992 على خلفية قضية لوكربي). [3]

يعد قيام دولة ما أو مجموعة دول باستخدام الحصار والعقوبات الاقتصادية وأدوات التدخل السلبي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لدولة مستقلة بدون وجه حق، سلوكاً جرمياً غير مشروع. وينضوي هذا تحت عنوان "الإرهاب الاقتصادي الدولي"، خاصة إذا ما كان يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية والدبلوماسية، طالما أن هذه العقوبات

---

[3] - http://www.nusuh.org/51-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-

الاقتصادية كانت قسرية ومؤذية، وتؤثر على شرائح عريضة من الناس بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ؛ والعقوبات الاقتصادية لا تقل إيلاما عما تسببه الحروب والإرهاب. [4]

ويعد الحصار الاقتصادي الظالم على الدولة السورية والشعب السوري والعقوبات الاقتصادية وجه آخر للحرب على سورية، لا بل أكثر، إنها تهدف لإفقار الشعب وتزيد من حالة التردي الاجتماعية وبالتالي غاية أهدافها معاقبة الدول والشعوب وإرغامها على تعديل نهجها السياسي.

العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية مستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجة مواقف سورية الوطنية والقومية منها نذكر على سبيل المثال ما يسمى (قانون محاسبة سورية) الأمريكي وفي عام 2004 الذي عزز العقوبات بعد رفض سورية الاحتلال الأمريكي للعراق ودعمها المستمر للمقاومة في لبنان، كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على تصدير النفط السوري والمعاملات المصرفية ومنع التعامل مع مصرف سورية المركزي، وتجميد الأرصدة السورية وأوقف تمويل المبادلات التجارية الحكومية. الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على المواطن السوري والاقتصاد، لاسيما معدلات البطالة وأسعار الصرف وإنتاج وتصدير النفط وكان قطاع التجارة الخارجية الأكثر تأثراً بالحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية. 5

ثالثاً ـ الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية:

تخضع سورية دولةً وشعباً ومواطناً لمجموعة من العقوبات الاقتصادية منذ ثمانينات القرن العشرين، حين فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً تكنولوجياً عليها في عام (1979)، على خلفية تصنيف سورية ظلماً ضمن فئة الدول "الراعية للإرهاب"، ثم عاودت الولايات المتحدة الأمريكية فرض حزمة عقوبات جديدة (مصرفية، تكنولوجية) على بعض الأفراد والمؤسسات

---

[4] ـ مداخلة الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، المصدر السابق.

[5] ـ مداخلة الدكتور قحطان السيوفي، في الندوة الحوارية حول الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام، أقامها المجلس الوطني للإعلام في فندق الشام، بداية أيار 2016، أنظر، صحيفة تشرين، 04/05/2016.

والكيانات السورية في عام 2004، رداً على دور سورية في دعم المقاومة العراقية، بدعوى "إزكاء التمرد ضد القوات الأمريكية" في العراق حسب وجهة النظر الأمريكية. شكل عام 2011 نقطة تحول في العقوبات المفروضة على سورية من حيث نوعها والجهات التي فرضتها وعدد المتضررين منها، وفرض حزم عقوبات متنوعة طالت الأفراد والكيانات السورية وغير السورية. معظم ما يشار إليه كعقوبات إقتصادية على سورية هو من الناحية التقنية إجراءات إقتصادية قسرية أحادية الجانب، لكن درجت الإشارة إليها بالعقوبات الاقتصادية. 6

الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية حسب الجهة التي فرضتها:

1 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية ضد سورية:

منذ عام 2011 فرضت جامعة الدول العربية حصاراً وعقوبات اقتصادية وغير اقتصادية ضد الدولة السورية والمواطن السوري. حيث أقر مجلس وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ (27-11-2011) توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فرض الحصار على سورية، بموافقة 19 دولة عربية على القرار، واعتراض لبنان وتحفظ العراق على نص القرار. وتشتمل عقوبات الجامعة العربية عدداً من الإجراءات بحق المواطن والحكومة السورية من أهمها:

- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري،
- وقف التبادلات التجارية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري،
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية ووقف التعاملات المالية معها،

---

[6] - ريم تركماني، حول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وآثارها ـ الجزء الأول، http://www.aljisr-news.com/news/?p=50247

- تجميد تمويل وإقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية،
- وقف التعاملات المالية مع مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري، وجميع التعاملات المالية،
- وقف تمويل المشروعات الاستثمارية.
- منع الرحلات الجوية من والى سورية،

2 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي ضد سورية:

فرض الاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية على سورية منذ عام 2011، تضمنت قائمة من الإجراءات أهمها: وقف كافة أشكال التعاون التجاري والتقني بين الطرفين، ووقف أي دفعات ومساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار، تجميد العمل باتفاقية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وسورية، حظر شراء أو استيراد أو نقل النفط السوري ومنتجاته، منع التعاملات المالية والتجارية مع المشمولين بالعقوبات وتجميد أرصدتهم المالية وحظر سفرهم إلى دول الاتحاد الأوربي، وفرض حظر على طائرات الشحن السورية وكذلك شركة الطيران السورية، وحظر توريد الأسلحة لسورية .

توزع العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد سورية حسب الفئات المستهدفة

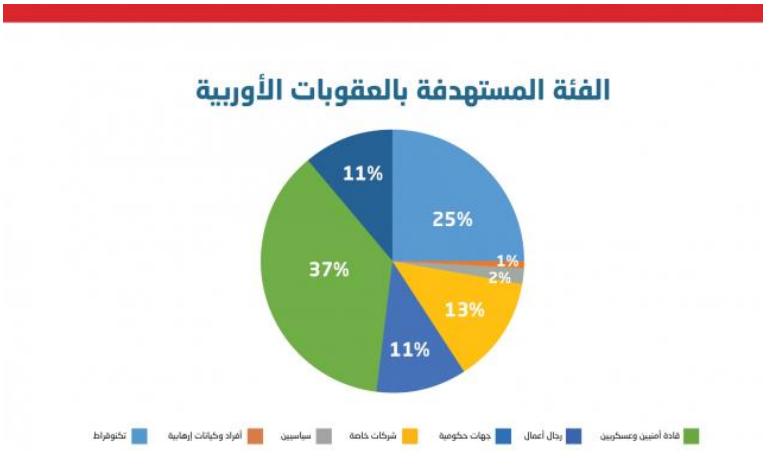

كان لعقوبات الاتحاد الأوربي الأثر الأكبر على سورية لأن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الأكبر في مجال التجارة الخارجية، وأثرت العقوبات في العديد من المجالات والقطاعات منها: إيقاف شراء السندات السورية والتعاون المالي، منع البنوك السورية من فتح فروع لها في أوربا، وتجميد إمكانية الاستفادة من تسهيلات بنك الاستثمار الأوروبي.

تطور العقوبات الاقتصدية الأمريكية والأوروبية ضد سورية حسب السنوات

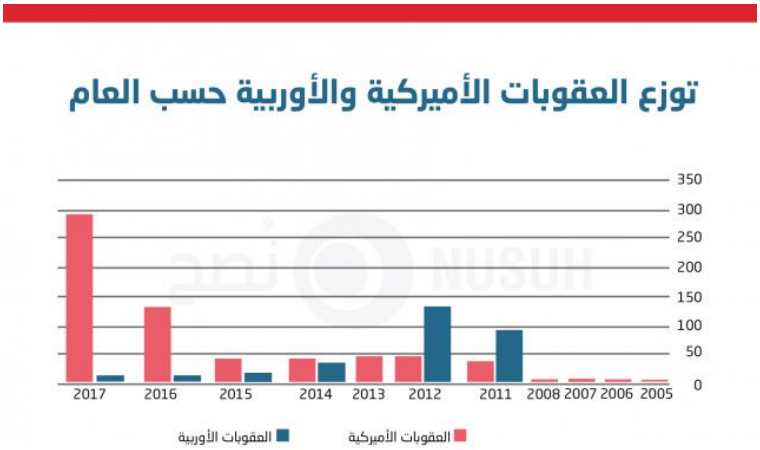

وتشمل العقوبات الأوروبية على سورية:

- وقف كل أشكال التعاون التجاري والتقني،
- وقف أي دفعات ومساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار،
- تجميد العمل بإتفاقية التعاون بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي،
- إلغاء مشاركة سورية في برنامج الإتحاد الأوروبي للمنطقة
- وقف عقود الحالية للاتحاد الأوروبي مع سورية.
- منع المشاركة في مشاريع للبنية التحتية في سورية أو الاستثمار فيها،
- حظر شراء واستيراد ونقل النفط الخام السوري أو منتجاته،
- منع التعامل مع المصرف التجاري السوري،
- تجميد أرصدة مصرف سورية المركزي،
- منع إجراء أية تعاملات بالذهب والمعادن الثمينة الأخرى،

- فرض حظر على طائرات الشحن السورية وشركة الطيران العربية السورية،
- تجيمد أرصدة المؤسسة العامة للتبغ وشركة النفط السورية وشركة "محروقات" والشركة السورية لنقل النفط ومؤسسة تسويق الأقطان وعلى العديد من الوزارات.

3 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سورية:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على سورية عقوبات اقتصادية منذ 1979 على خلفية تصنيفها ضمن فئة الدول "الراعية للإرهاب" حسب وجهة النظر الأمريكية، لتجدد العقوبات على سورية من قبل إدارة ريغان (1986) وشملت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية: حظر تصدير السلع أو التجهيزات التي تحتوي على مكون أمريكي بنسبة 10% فأكثر، واستمرت العقوبات بأشكال مختلفة في عهد بوش الأب وكلينتون كتخفيض الصادرات الأمريكية إلى سورية. وتجددت العقوبات الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن بإقرارها لقانون محاسبة سورية واسترداد سيادة لبنان في عام (2003) وأكدت على حظر الاستيراد والتصدير لسورية، ووقف أي تعاملات مالية مع المصرف التجاري السوري، إضافةً إلى حظر المساعدات الأمريكية لدمشق، وإغلاق المجال الجوي الأمريكي أمام الطائرات السورية، وتجميد ممتلكات عدد من الأفراد والشركات السورية في أمريكا . وتابعت إدارة أوباما سياسة العقوبات الاقتصادية ومددتها في أكثر من مناسبة عامي 2009 و2010 على خلفية اتهام دمشق بمواصلة دعم "المنظمات الإرهابية"، قبل أن تفرض عقوبات جديدة على النظام السوري عام 2011، شملت العقوبات الجديدة شخصيات أمنية وعسكرية وسياسية وكيانات حكومية، كما طالت قطاعي النفط والغاز، إضافةً إلى شركات خاصة ورجال أعمال، ويتم وفقاً لهذه العقوبات تجميد الأصول المالية للجهات المشمولة بالعقوبات وحظر التعامل المالي والتجاري معها ومنعها من الدخول للولايات المتحدة

الأمريكية. استمرت إدارة ترامب بتأكيد العقوبات السابقة وبفرض أخرى تعتبر الأكبر من نوعها من حيث عدد الأفراد المشمولين بالعقوبات.

- تجميد أرصدة المصرف التجاري السوري، والمصرف التجاري السوري اللبناني.
- فرض حظر اقتصادي على البنك العقاري السوري، وبنك سورية الإسلامي،
- تجميد كافة أصول الحكومة السورية الموجودة في الولايات المتحدة،
- منع الأميركيين من التصدير لسورية ومن الاستثمار فيها،
- عقوبات على الشركة العامة للنفط، والشركة السورية لنقل النفط، والشركة السورية للغاز، وشركة سيرونيكس.

"قانون قيصر" الأمريكي يوسع العقوبات الاقتصادية على سورية:

"قانون قيصر" الأمريكي يوسع العقوبات الاقتصادية، بحيث لا تقتصر على الأشخاص والكيانات التابعة للحكومة السورية وحسب، بل أيضا جميع الجهات التي تتعامل معها من مختلف أنحاء العالم وفي مقدمتها الشركات الروسة والإيرانية. ومع دخول هذا القانون في 17 شهر يونيو/ حزيران 2020 حيز التنفيذ نكون أمام حالة فريدة من عقوبات شاملة، ربما لم يعرف العالم مثيلا لها منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في ثمانينات القرن الماضي.

توزع العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد سورية حسب الفئات المستهدفة

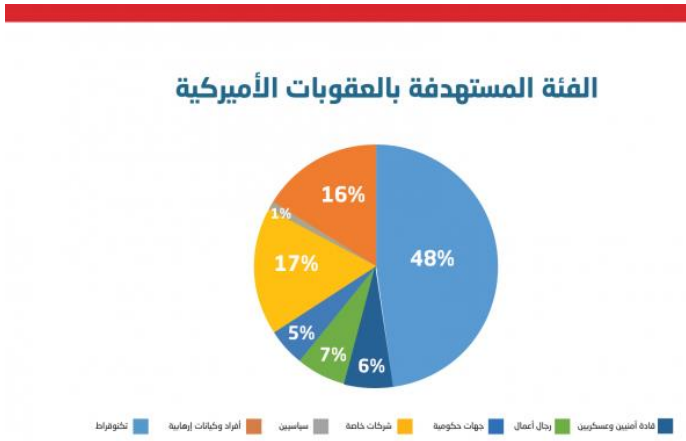

4 – الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول متفرقة ضد سورية:

إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قامت بعض الدول بفرض عقوبات اقتصادية ضد سورية بشكل منفرد خارج أطر المنظمات الإقليمية والدولية، وتضم القائمة الدول التالية:

سويسرا، تركيا، استراليا، كندا، اليابان.

أ - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها سويسرا ضد سورية:

منذ عام 2011 انضمت سويسرا إلى الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية ضد سورية، وتطال العقوبات السويسرية شخصيات وكيانات سورية كما تشتمل تجميد أموال وحظر تعاملات مالية، ومنع المشمولين بالعقوبات من الحصول على تأشيرات دخول إلى سويسرا، كذلك حظر بناء محطات توليد الكهرباء، وأجهزة اتصالات ولإنترنت، وتصدير المعادن الثمينة والمجوهرات، ومنع طائرات شركة الطيران العربية السورية من الإقلاع أو الهبوط في المطارات السويسرية.

ب - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها تركيا ضد سورية:

بتاريخ (30-11-2011) فرضت الحكومية التركية عقوبات اقتصادية ضد سورية شملت: تجميد التبادل التجاري بين البلدين، ووقف التعامل بين المصرفين المركزيين وكذلك التعاملات الائتمانية المالية، وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية، وتعليق عمل مجلس رجال الأعمال السوري التركي . [7]

ج - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها استراليا ضد سورية :

فرضت استراليا عقوبات اقتصادية ضد سورية بدءاً من عام 2012، وتشمل هذه العقوبات الأفراد والكيانات السورية على حد سواءً تتضمن حظر

---

[7] - http://www.nusuh.org/51-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-

التبادل التجاري بين استراليا وسورية في قطاعات النفط والمنتجات النفطية والخدمات المالية والاتصالات والمعادن الثمينة، وحظر المشمولين بالعقوبات من السفر إلى استراليا، إضافةً إلى حظر تصدير الأسلحة لسورية.

د - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كندا ضد سورية :

فرضت كندا عقوبات اقتصادية على بعض الأفراد والمؤسسات والكيانات السورية بدءاً من عام 2011، وتشمل هذه العقوبات: حظر تصدير السلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري، منع استيراد أو نقل النفط ومنتجاته النفطية من وإلى سورية، حظر تمويل الاستثمارات الجديدة في القطاع النفطي، وحظر المعاملات المالية والتجارية مع الجهات المشمولة بالعقوبات، وتعليق كافة اتفاقيات التعاون الثنائية بين البلدين، ومنع الاستيراد من سورية ما عدا الأغذية.

هـ - الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها اليابان ضد سورية :

منذ عام 2011 اتخذت الحكومة اليابانية بعض العقوبات الاقتصادية ضد سورية، وتشمل هذه العقوبات: تجميد الأصول المالية للمشمولين بالعقوبات، وقف إعطاء تأشيرات دخول لهم، ومنع الرحلات الجوية بين البلدين.

رابعاً - أثر الحصار والعقوبات الاقتصادية على سورية:

هل تؤثر العقوبات الاقتصادية على سورية؟ كل المعطيات تشير إلى ذلك، والجواب يأتي من الأسواق السورية نفسها، رغم أنها لم تفقد حتى الآن أي مواد من الأسواق السورية، وكانت سورية قد إتخذت إجراءات إحترازية مسبقة لمواجهة مثل هذه العقوبات. 8

(الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، حيث تشكل الزراعة 17% من نسبة الموارد السورية، أما الصناعة 26 %فيما يبقى الحيز الأكبر لقطاع الخدمات وهو حوالي الـ 60%". حيث شهد هذا القطاع تراجعا ملحوظا بسب الأوضاع المستجدة في سورية، إضطرت بعض المؤسسات

8 - نبيل المقدم، هل تؤثر العقوبات الاقتصادية على سورية؟ نشرة "الإنتقاد".

السياحية الى تسريح عدد من عمالها وتقليص ساعات العمل أو لجأت إلى تخفيض الأجور. وأكد أن الإكتفاء الغذائي الذي تتمتع به سورية يمكنها من مقاومة أي ضغط أو حصار. [9]

1 ـ فاعلية الحصار والعقوبات على الاقتصاد السوري:

ما يزال الجدل محتدماً حول فاعلية العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وأثرها على توازن الاقتصاد الكلي ومستوى معيشة المواطن السوري، حيث يؤكد بعض الباحثين الأثر السلبي للعقوبات على الاقتصاد السوري وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى المعيشة، في حين يقلل البعض الآخر من أثر العقوبات على المواطن والاقتصاد السوري وأهمها:

- انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسب قياسية بسبب تدهور النشاط الاقتصادي الناجم بالدرجة الأولى عن الحرب والحصار وما نجم عنها من أضرار، صعوبة الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية نتيجة العقوبات.
- عجز السياسات المالية المتبعة لكبح عجز الموازنة العام.
- إنخفاض قدرة السوريين على تأمين السلع الغذائية نظراً لارتفاع الأسعار وتراجع مستوى معيشة المواطن.
- تراجع حجم المعروض من الإنتاج الزراعي، وصعوبة الحصول على بعضها بسبب العقوبات من جهة أخرى.
- عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتتالية منذ عام 2011.

يساعد الأمن الغذائي الذي تتمتع به سورية على مقاومة أي ضغط أو حصار. (كما أن سورية لا تعاني من مديونية ترهق إقتصادها وتجبرها على إتباع وصفات تفرضها الدول الدائنه وهذا يمنحها مرونة كبيرة في تحديد خياراتها. مما يساعد إلى حد كبير في إحتواء الأزمة المالية والإقتصادية. ذلك

[9] ـ الدكتور كامل وزنه، أستاذ الإقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، في تصريح لنشرة الإنتقاد.

لأن فوائد الدين عادة ما تكون باهظة وهي التي تدفع الدول المديونة للرضوخ للشروط السياسية للدول الدائنة.) [10]

2 - انخفاض حجم التجارة الخارجية:

تسببت الآثار الاقتصادية للعقوبات والحصار الاقتصادي على سورية بانخفاض حجم التجارة الخارجية خلال سنوات الحرب ليصل إلى ما بين "25 و35 %"، بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب، كما تغيرت وجهة الصادرات والمصدر الجغرافي للواردات، فتراجعت الواردات من الدول العربية ومن دول الاتحاد الأوربي مقابل ازديادها من الصين وروسيا ودول البريكس وبلدان آسيا الأخرى، وكذلك إعاقة التحويلات المالية الخارجية، ورفع تكلفتها بسبب اضطرار الفعاليات الاقتصادية إلى اللجوء إلى فريق ثالث وأحيانا رابع وخامس لإتمام الصفقات التجارية من استيراد وتصدير. 11

(وارتفعت تكاليف الشحن وبوالص التأمين للواردات والصادرات، مما رفع أسعار المستوردات على المنتج والمستهلك السوري، وقلل بالتالي من تنافسية الصادرات السورية، ورفع من جهة أخرى نسب التضخم وتكلفة وأسعار المنتجات المنتجة والمحلية، وأضعف من القوة الشرائية للمستهلك وخاصة العاطل عن العمل والضعيف ومحدود الدخل، والذين بمجملهم يشكلون أكثر من 80% من الشعب السوري، إضافة إلى إضعاف الثقة بإمكانية التعامل مع المستورد والمصدر السوري، وتأجيج نسب ومعدلات التضخم بما في ذلك "كسبب ونتيجة" ارتفاع أسعار القطع الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة والقوة الشرائية ومستوى المعيشة للشرائح العريضة والضعيفة من المواطنين السوريين). 12

---

[10] - الدكتور كامل وزنه، المصدر السابق.

[11] - https://arabic.sputniknews.com/news/201702081022144845-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[12] - الدكتور عابد فضلية، متى بدأ حصار المواطن السوري معاشياً، الأخبار 08.02.2017.

خسائر الاقتصاد السوري بحسب القطاعات

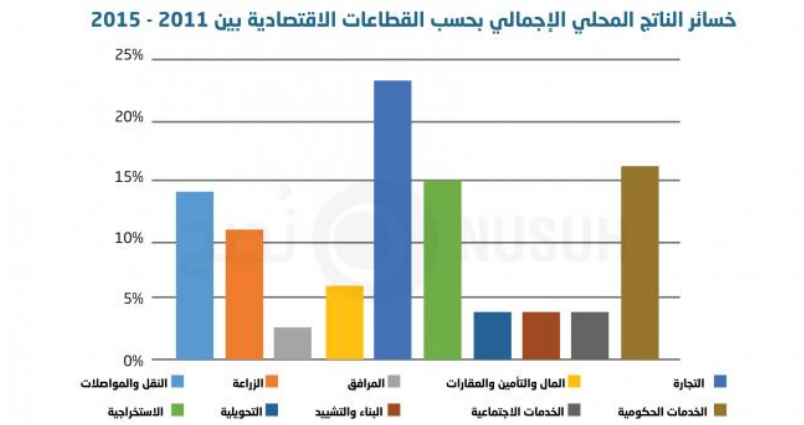

3 - نتائج العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية المفروضة على سورية:

يظهر التحليل الإحصائي لبيانات العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية المفروضة على سورية عدد من النتائج أهمها:

- اتجهت العقوبات الأمريكية للتصاعد منذ 2011 وخاصة في عامي (2016-2017 – 2019 - 2020)،
- اتخذت العقوبات الأوربية منحى معاكس بانخفاضها بشكل ملحوظ منذ 2012.
- ميل كل من واشنطن وبروكسل إلى استهداف الأفراد عوضاً عن الكيانات (الشركات الخاصة أو المؤسسات الحكومية).
- تركز العقوبات الأمريكية بالدرجة الأولى على التكنوقراط (48%)، تليهم الشركات الخاصة (17%)، بينما لا تتخطى العقوبات على المؤسسات الحكومية نسبة 5%.
- بلغت العقوبات على المؤسسات الحكومية الاخرى نسبة 11% من المجموع الكلي للعقوبات.
- افتقاد العقوبات للإجماع الدولي ولنظام مرن للتقييم والمتابعة والتشاركية.

4 - أثر الحرب على قطاعي النفط والغاز:

يقدر الاحتياطي النفطي في سورية بـحوالي 2.5 مليار برميل، حجم الإنتاج النفطي خلال الحرب على سورية إلى أقل من 20000 برميل يومياً في سورية في حين وصل إلى حوالي 400 ألف برميل يومياً في عام 2010، يذهب الجزء الأكبر من هذا الإنتاج لتلبية احتياجات السوق السورية من النفط الخام، ويصدر حوالي 150 ألف برميل لدول الاتحاد الأوربي: ألمانيا 32%، إيطاليا 31%، فرنسا 11%، هولندا 9%، النمسا 7%، اسبانيا 5%، آخرون 5%. أما كما تقدر احتياطات سورية من الغاز بحوالي 10 ترليون متر مكعب، ويقدر حجم إنتاج الغاز بحوالي 8.7 مليار متر مكعب في عام 2011، يخصص معظمه للاستهلاك المحلي ولإنتاج الطاقة الكهربائية.

خامساً - من يتأثر بالحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية؟

تأثر الشعب السوري والمنظمات المدنية السورية في كل المناطق السورية بدون استثناء حيث بدا تأثير العقوبات ضد سورية واضحاً كما يلي:

- القطاع الخاص: الذي تأثر بسبب العقوبات المالية والتجارية.
- القطاع العام: بما في ذلك الشركات الحكومية التي يعمل فيها عدد كبير من الموظفين مثل مؤسسة حلج وتسويق الأقطان ومؤسسة التبغ وبعض شركات النقل.
- السوريون والمنظمات المدنية السورية داخل وخارج سورية.

فبسبب العقوبات المالية تعرض الكثير من السوريين لإغلاق حساباتهم البنكية في مختلف البلدان ولم يكن لهذا الأمر أي علاقة بموقفهم السياسي وشمل حملة الجنسيات الأوربية من أصل سوري.

- المواطن السوري الأكثر تضررا من قانون قيصر الأمريكي:

فقد السوريون خلال أيام ثلث قدرتهم الشرائية بسبب انهيار عملتهم مع اقتراب تنفيذ قانون قيصر الأمريكي، كيف تدفع عقوبات هذا القانون وأسباب أخرى إلى حرمانهم من دفع ثمن الطعام والدواء في وقت لا أفق فيه لحل سياسي في بلدهم؟ العقوبات الأوروبية والأمريكية وغيرها السارية منذ عام

2011، لا تطال في الواقع الحكومة بقدر ما تطال المواطن السوري العادي. وفي الحقيقة لا يكاد يوجد سوري ما يزال يعيش في وطنه أو خارجه لا يعاني من هذه العقوبات بشكل أو بآخر. ولا يغير هذا من حقيقة الجدل الدائر حول مدى جدوى هذه العقوبات.

(أردت قبل فترة ليست ببعيدة إرسال دواء وبعض الحاجات الشخصية الضرورية من برلين إلى والدتي المقيمة في اللاذقية. في مكتب البريد ببرلين أفادتني موظفة لطيفة أن إرسال أي شيء حاليا إلى سورية يتطلب بيان جمركي بسبب العقوبات الأوروبية المفروضة على هذا البلد الذي تحبه كثيرا، حسب قولها.

بعد يومين من الذهاب والإياب تخللها الكثير من تعطيل أشغالي أحضرت البيان الجمركي، وتم إرسال الطرد الذي عاد بعد أكثر من شهرين إلى برلين ليطلب البريد مني استلامه وإبداء الأسف على عدم التمكن من تسليمه إلى عنوان والدتي، لأن مؤسسة البريد السورية مشمولة أيضا بلائحة العقوبات الأوروبية.) فتأمل!!!

الخاتمة:

لم تقف الحكومات السورية المتتالية لتتلقى قرارات العقوبات الاقتصادية بل سعت إلى إيجاد أسواق بديلة والتوجه شرقاً ونحو دول البريكس، إضافة إلى صمود العديد من القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الحرب سواء الزراعية أم الصناعية والخدمية، لكن كيف تمكنت هذه القطاعات من الصمود بالتأكيد الأمر يعود لصمود المواطن السوري في أرضه وممارسته لعمله وتقديم الخدمات على الرغم من المعاناة القاسية والصعبة.

تتوقف آفاق الاقتصاد السوري في الأمد المتوسط والطويل توقف العدوان والحرب الظالمة على سورية واحتواء نتائج الحرب، وإلغاء الحصار والعقوبات الاقتصادية، وإعادة بناء البنية التحتية وقطاعات النشاط الاقتصادي كافة ورأس المال الاجتماعي المتضررة.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق